المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵔⵔⴰⵙⵏ
ⴰⵎⴰⵙⵙⴰⵏ ⵏ ⵉⵎⵙⵓⵔⵉⵡⵏ

النشرة الداخلية

الثلاثاء 24 ماي 2022

العدد 650

في هذا العدد

اجتماعات وقرارات المكتب.....02

الجلسات العمومية.....07

أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة.....09

برنامج اجتماعات اللجان الدائمة والمؤقتة.....10

أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية.....11

اجتماع رقم 2022/12

ليوم الإثنين 16 ماي 2022

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الإثنين **16 ماي 2022** اجتماعا **برئاسة رئيس المجلس السيد النعم ميارة**، ومشاركة الأعضاء **السادة:**

- **محمد حنين** : **الخليفة الأول للرئيس؛**
- **أحمد اخشيشن** : **الخليفة الثاني للرئيس؛**
- **فؤاد القادري** : **الخليفة الثالث للرئيس؛**
- **المهدي عثمون** : **الخليفة الرابع للرئيس؛**
- **عبد الإله حفظي** : **محاسب المجلس؛**
- **جواد الهلالي** : **أمين المجلس.**

فيما اعتذر عن المشاركة في هذا الاجتماع، **السيدة والسادة:**

- **عبد السلام بلقشور** : **الخليفة الخامس للرئيس؛**
- **محمد سالم بنمسعود** : **محاسب المجلس؛**
- **ميلود معصيد** : **محاسب المجلس؛**
- **مصطفى مشارك** : **أمين المجلس؛**
- **صفية بلفقيه** : **أمينة المجلس.**

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ العلاقة مع المؤسسات الدستورية

← **قرار رقم 2022/12/01 بعرض** موضوع مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2019-2020 على لجنة التنسيق من أجل الاتفاق على توزيع المحاور وتحديد موعد المناقشة بكل مجلس على حدة، تطبيقا لأحكام المادة 352 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/12/02 بعرض** موضوع مناقشة التقرير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان بعنوان" حالة حقوق الإنسان بالمغرب لسنة 2021" على لجنة التنسيق بين المجلسين، من أجل الاتفاق على طريقة مناقشته من قبل كل مجلس على حدة، وفق ما تقضي به أحكام المادتين 355 و356 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/12/03 بتعميم** التقريرين المنجزين من طرف المجلس الأعلى للحسابات بطلب من مجلس المستشارين في موضوعي "تقييم التمدرس بالعالم القروي" و"تغطية التقاعد الأساسي" على الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، من أجل استثمار مضامينهما في مبادرات تشريعية ورقابية.

← **قرار رقم 2022/12/04 بتعميم** الرأي الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بعنوان " من أجل مقاربة مبتكرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية" على الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

← **قرار رقم 2022/12/05 بانتداب** عضو المكتب السيد عبد الإله حفظي ورئيس لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية السيد مولاي عبد الرحمان ابليلا، للمشاركة في أشغال اللقاء التواصلي المزمع تنظيمه يوم الأربعاء 25 ماي 2022 من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، لتقديم مخرجات رأي هذا الأخير حول موضوع "الاقتصاد الدائري في المغرب -نموذج النفايات المنزلية والمياه العادمة".

❖ الأسئلة الشفهية

← **قرار رقم 2022/12/06 بالموافقة** على جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 ماي 2022، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد حنين والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، والتي ستخصص لمساءلة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية والسيد وزير الصناعة والتجارة والسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية.

← **قرار رقم 2022/12/07 بإحالة** طلب مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 ماي 2022 حول "التطورات والمستجدات التي تعرفها القضية الفلسطينية" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

← **قرار رقم 2022/12/08 بإحالة** طلب السيد خالد السطي، عضو المجلس عن الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تناول الكلمة في نهاية جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 17 ماي 2022 حول "تعرض العشرات من المغاربة الراغبين في أداء مناسك العمرة للنصب والاحتيال" إلى الحكومة طبقا لأحكام المادة 168 من النظام الداخلي للمجلس.

❖ التشريع

← **قرار رقم 2022/12/09 بعقد** جلسة عامة يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية الأسبوعية، برئاسة الخليفة الأول للرئيس السيد محمد حنين والسيد جواد الهلالي في أمانة الجلسة، للدراسة والتصويت على النصوص التشريعية الجاهزة. ويتعلق الأمر بمشاريع القوانين التالية:

- مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛
- مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛
- مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

← **قرار رقم 2022/12/10 بدعوة** ندوة الرؤساء إلى الاجتماع يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 على الساعة الواحدة بعد الزوال، لترتيب أشغال الجلسة العامة التشريعية المخصصة للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين الجاهزة.

❖ أشغال اللجان الدائمة والمؤقتة

← **قرار رقم 2022/12/11 بالموافقة** على طلب لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية تنظيم زيارة ميدانية إلى ميناء مدينة الناظور خلال الفترة الممتدة من 8 إلى 10 يونيو 2022، للوقوف على مدى تقدم الأشغال، والاطلاع على كافة الشروحات والبيانات الميدانية الموضحة لدور الميناء في التنمية على الصعيدين الجهوي والوطني، وزيارة مرافق الميناء في ضوء الخدمات التي ستقدمها.

← **قرار رقم 2022/12/12 بانتداب** الخليفة الثالث للرئيس، السيد فؤاد القادري، للإشراف على تنظيم يوم دراسي، يوم الإثنين 30 ماي 2022، في موضوع "تدبير عبور المغاربة المقيمين بالخارج خلال صيف 2022" بمشاركة كافة اللجان الدائمة المعنية.

← **قرار رقم 2022/12/13 بتشكيل** مجموعة عمل موضوعاتية مؤقتة حول "تدبير قضايا الإعاقة في المجتمع المغربي" في مستهل دورة أكتوبر المقبلة.

← **قرار رقم 2022/12/14 بدعوة** اللجان والمجموعات الموضوعاتية إلى عدم برمجة اجتماعاتها خلال الأيام المصادفة لانعقاد الجلسات العامة للأسئلة.

❖ العلاقات الخارجية

← **قرار رقم 2022/12/15 بالمشاركة** في أشغال المؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي، المزمع عقده بالقاهرة يوم 21 ماي 2022.

← **قرار رقم 2022/12/16 بالموافقة** على المشاركة في أشغال لجنة الشؤون البرلمانية التابعة للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية المزمع عقدها ببروكسيل خلال الفترة الممتدة من يوم 23 إلى غاية يوم 25 ماي 2022.

❖ شؤون تنظيمية

← **قرار رقم 2022/12/17 باعتماد** مخطط العمل لإدماج اللغة الأمازيغية في جلسات المجلس وأشغال أجهزته.

← **قرار رقم 2022/12/18 بالموافقة** من حيث المبدأ على إقرار نظام مشترك لضبط الولوج إلى بناية البرلمان، في أفق اعتماده في صيغته النهائية من قبل لجنة التنسيق.

← **قرار رقم 2022/12/19 بالموافقة** من حيث المبدأ على إقرار نظام مشترك لاعتماد الصحافة لدى مجلسي البرلمان، في أفق اعتماده في صيغته النهائية من قبل لجنة التنسيق.

❖ أنشطة إشعاعية

← **قرار رقم 2022/12/20 بإحالة** الوثائق الختامية المنبثقة عن اللقاء الدراسي المنظم من قبل المجلس يوم الإثنين 9 ماي 2022 حول "الميثاق العالمي لهجرة آمنة منتظمة ونظامية" إلى الاتحاد البرلماني الدولي من أجل اعتمادها ضمن وثائقه المرجعية ذات الصلة.

قضايا للمتابعة

- تحديد محور الجلسة الشهرية المقبلة، المبرمجة يوم الثلاثاء 14 يونيو 2022.
- وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المعروضة على اللجان الدائمة.
- أشغال اللجان الدائمة ومجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة.
- تتبع تقارير المهام الدبلوماسية لوفود المجلس.
- مخرجات الخبرة الموكولة لمكتب الدراسات المكلف بإعداد تصور لتجويد منظومة تدبير الموارد البشرية لدى المجلس.
- الاجتماع الاستثنائي للجنة الدائمة المختصة بالشؤون السياسية والعلاقات الخارجية التابعة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المزمع عقدها بالجمعية الوطنية الكبرى بتركيا يومي 26 و27 ماي 2022.
- زيارة السيد Tomasz Grodzki، رئيس مجلس الشيوخ بجمهورية بولندا للمملكة المغربية، خلال الفترة الممتدة من 26 إلى 30 ماي 2022.
- جدول أعمال الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون لمنتدى رؤساء ورئيسات المجالس التشريعية بأمريكا الوسطى وحوض الكرايبب والمكسيك (فوبريل) التي سيحتضنها البرلمان المغربي خلال الفترة الممتدة من يوم 19 إلى غاية يوم 21 ماي 2022.

جلسة عمومية للدراسة والتصويت على مشاريع قوانين جاهزة.

عقد مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 جلسة عامة تشريعية خصصت للدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التالية:

مشروع قانون رقم 80.21 بإحداث السجل الوطني الفلاحي؛

مشروع قانون رقم 81.21 بتغيير وتتميم القانون رقم 40.80 المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي؛

مشروع قانون رقم 66.19 بتغيير وتتميم القانون رقم 2.00 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.

وقد حظيت هذه المشاريع الثلاثة بإجماع المجلس.

ويهدف مشروع القانون المتعلق بإحداث المعهد الوطني للبحث الزراعي إلى دعم وتعزيز مكانة المعهد لمواكبة التطورات الهامة التي ميزت محيطه الخارجي عبر توجهات وأهداف الاستراتيجيات الفلاحية الجديدة "الجيل الأخضر 2020-2030" وتنفيذها من خلال برامج ومشاريع ومخططات فلاحيه جهوية وبرامج تنمية سلاسل الإنتاج، وأيضا من خلال إستراتيجية البحث العلمي الزراعي والتنمية الفلاحية وتطوير وإدماج مهن جديدة حول البحث الزراعي.

كما يروم تمكين المعهد الوطني للبحث الزراعي من مباشرة جميع التجارب ذات الصبغة الفلاحية أو المتعلقة بإعداد أساليب التحويل قصد تثمين المنتوجات النباتية أو الحيوانية واستعمالها، وكذا المساهمة مع المؤسسات الأكاديمية العمومية والخاصة في المجهود الوطني في التكوين والتأطير واستقبال الطلبة والمتدربين.

أما مشروع القانون المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي، فيهدف إلى إعداد مؤشرات وطنية تتعلق بالاستغلاليات الفلاحية وتسهيل الاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، عبر توفير المعطيات حول الفلاحين، خصوصا، الإسهام في تنزيل الورش الملكي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية لجميع الفئات المهنية، وكذا الإسهام في تبسيط الإجراءات والمساطر المتعلقة بالخدمات المقدمة لفائدة الاستغلاليات الفلاحية وتجويدها.

كما سيمكن من وضع قاعدة بيانات بنيوية ومعطيات حول الاستغلاليات الفلاحية، ومنح معرف رقمي وحيد لكل استغلالية فلاحية وتوطيد علاقة القرب مع الفلاح، وتوفير آلية لإعداد الاستراتيجيات والبرامج العمومية في القطاع الفلاحي عبر توفير المعطيات الضرورية، وتيسير الولوج إلى برامج التنمية الفلاحية عبر تحسين الاستهداف، وخصوصا الفلاحين الصغار.

فيما يروم مشروع القانون المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة إدراج أحكام خاصة بالاستغلال الرقمي للمصنفات الموسيقية والمصنفات السمعية البصرية والمصنفات البصرية، وملاءمة القانون مع الاتفاقيات الدولية وخاصة مع معاهدة مراكش لتيسير النفاذ إلى المصنفات المنشورة لفائدة الأشخاص المكفوفين أو معاقي البصر أو ذوي إعاقات أخرى في قراءة المطبوعات.

كما يهدف المشروع إلى إضافة مقتضيات جديدة تهم حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة في البيئة الرقمية، وإضافة مقتضيات جديدة تهم "حق التتبع" الذي يتعلق بالحقوق المادية للفنانين التشكيليين الناتجة عن إعادة بيع مصنفاتهم الأصلية (اللوحات التشكيلية، المنحوتات وغيرها)..

←المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب:

في إطار سلسلة اللقاءات التي تعقدها مع عدد من المسؤولين الحكوميين ضمن أعمالها التحضيرية، عقدت المجموعة الموضوعاتية المكلفة بتقييم السياسات العمومية المتعلقة بالشباب يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 لقاء مع وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

- **لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.**

❖ **الثلاثاء 24 ماي 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة:**

← اجتماعا يخصص لتقديم مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15 يتعلق بتحديد شروط وإجراءات الدفع بعدم دستورية قانون.

- **لجنة القطاعات الإنتاجية.**

❖ **الثلاثاء 24 ماي 2022 مباشرة بعد انتهاء الجلسة العامة:**

← تدارس آليات تنفيذ برنامج فرصة والإجراءات المواكبة له.

رئيس مجلس المستشارين يشارك في أعمال المؤتمر 33 الطارئ للاتحاد البرلماني العربي.

شارك رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة في أعمال المؤتمر الثالث والثلاثين الطارئ للاتحاد البرلماني العربي الذي انعقد بالقاهرة يوم السبت 21 ماي 2022 حول موضوع **" المسجد الأقصى وجميع المقدسات الإسلامية والمسيحية أولويتنا الأولى"**، وذلك تزامنا مع الذكرى الرابعة والسبعين للنكبة المؤلمة لفلسطين.

في مستهل كلمته بالمناسبة أبرز السيد النعم ميارة المكانة التي تحتلها القضية الفلسطينية لدى المغاربة، بشكل عام، ولدى صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على وجه الخصوص، الذي يضعها في مثل مكانة قضيتنا الوطنية الأولى، قضية الصحراء المغربية والوحدة الترابية، مشيرا إلى المجهودات الذي يبذلها جلالته كرئيس للجنة القدس، من خلال وكالة بيت مال القدس الشريف التي قامت بالعديد من المشاريع الاجتماعية والطبية والتربوية والإنسانية للنهوض بالأوضاع الاجتماعية للساكنة ودعم صمود المقدسيين ومقاومة الشعب الفلسطيني الشقيق للاحتلال وللمحاولات الإسرائيلية لتهويد القدس وترحيل سكانها، وطمس معالمها الحضارية الإسلامية والمسيحية، وأيضا مساندة الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وجدد السيد الرئيس التأكيد على الالتزام الذي عبر عنه جلالته في رسالته إلى أخيه فخامة الرئيس محمود عباس أبو مازن، بالحفاظ على مكانة هذه القضية في مرتبة قضية المغرب الوطنية، مع مواصلة المملكة انخراطها البناء من أجل إقرار سلام عادل ودائم بمنطقة الشرق الأوسط.

وعلى المستوى البرلماني أبرز السيد الرئيس أهم المبادرات التي يقوم بها البرلمان المغربي للدفاع عن القضية الفلسطينية في مختلف المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية (العربية والإسلامية والقارية والدولية)، والتصدي لكل المؤامرات والمخططات التي تحاول طمس عدالة ومشروعية القضية الفلسطينية، مشيرا إلى ما سبق أن قام به ممثلو البرلمان المغربي، وبالخصوص مجلس المستشارين، والمتمثل في صياغة عريضة برلمانية إلى الاتحاد البرلماني الدولي بغرض إذكاء الوعي الشعبي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية بصفة عامة ومسألة الوضع القانوني للقدس الشريف بصفة خاصة.

وقال السيد النعم ميارة إن ما يشهده القدس الشريف من مَوجة غير مسبوقة من الانتهاكات، والمتمثلة في مواصلة قوات الاحتلال الإسرائيلي لاعتداءاتها المُتجدّدة بحق الفلسطينيين من خلال تقييد حرية العبادة، بل تجاوزت تلك القيود والإجراءات والاعتداءات المستمرة والمُدانة والمرفوضة على حرمة المدينة المقدّسة والمسجد الأقصى المبارك والمصلين والمعتكفين بالمسجد خلال شهر رمضان الماضي، إلى استهداف المصلين المسيحيين وكنيسة القيامة بالتضييق عليهم وتقييد حقهم في ممارسة شعائرهم الدينية.

كما سجل السيد الرئيس الزيادة في وتيرة دخول المتطرفين الإسرائيليين إلى الحرم وتسهيل ذلك، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات تهدف الى فرض واقع يؤدي للتقسيم الزماني والمكاني فيه.

وتابع رئيس المجلس مؤكدا أن هذا العدوان السافر المقدسات الاسلامية والمسيحية، يشكل مساسا خطيرا وخرقا وانتهاكا صارخا للقانون الدولي والقانون الدولي الانساني والشرعية الدولية ولواجباتها القانونية بصفتها القوة القائمة بالاحتلال للقدس الشريف، فضلا عن التزاماتها القانونية التعاقدية والعرفية معا، كما يشكل هذا العدوان مساسا سافرا بكل القيم الإنسانية الكونية، واستفزازا لاتباع الديانتين، ليس في الاراضي الفلسطينية وحسب، بل وفي كل أنحاء العالم.

واعتبر السيد الرئيس أن التصعيد الإسرائيلي الخطير يستوجب التدخل الفوري والعاجل من طرف المجتمع الدولي لوقف هذه الاعتداءات، وبفرض الاحترام الكامل للوضع القانوني والتاريخي في القدس والمسجد الأقصى، وغيره من دور العبادة في القدس المحتلة، وضرورة ضمان حرية العبادة للجميع، مضيفا أن استمرار هذه التصرفات والمحاولات التي يتم القيام بها لتهويد الأماكن المقدسة في مدينة القدس ستكون لها انعكاسات خطيرة على المنطقة وأمنها واستقرارها، وستؤدي إلى تأجيج وإشعال فتيل الصراع الديني وسيدخل المنطقة والعالم في دوامة للعنف قد يؤدي إلى المجهول، وسيعمق غياب أي أفق لإحراز أي تقدم في عملية السلام.

وشدد السيد الرئيس على أن البرلمانيين العرب، مسلمين ومسيحيين، مطالبون، في ظل هذه الأوضاع الخطيرة وغير المسبوقة، بالتصدي بكل حزم لكل ما من شأنه أن يمس هذه المقدسات، وكذا البحث عن جميع السبل لوقف كافة الممارسات التي تستهدف الهوية العربية الإسلامية والمسيحية لمدينة القدس.

كما يحتاج الوضع لإرادة سياسية حقيقة وأكثر جدية تضع حدا للاحتلال الاسرائيلي، وتؤدي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ومن هنا، يشدد السيد الرئيس، تبرز أهمية تعزيز التضامن والعمل البرلماني المشترك في مختلف الواجهات لتعزيز الموقف الفلسطيني، والسعي إلى إعادة إطلاق العملية السلمية التي طالها الجمود منذ سنوات، وضرورة التمسك بمبادرة السلام العربية "نصا وروحا" وبكافة الاتفاقات التي تفضي إلى إقامة دولة فلسطين كاملة السيادة وعاصمتها مدينة القدس الشرقية.

كما دعا السيد النعم ميارة في ختام كلمته إلى تكثيف الجهود الإقليمية والدولية لاستعادة التهدئة الشاملة والحفاظ عليها، وإعادة إطلاق مفاوضات جادة وفاعلة تعيد الثقة بجدوى العملية السلمية وتضعها على طريق واضحة نحو التوصل لحل تفاوضي على أساس حل الدولتين الذي يجسد الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة لتعيش بأمن وسلام ولإنهاء الصراع وتحقيق السلام العادل والشامل.

▪ البرلمان المغربي يحتضن أشغال الاستثنائية الـ 26 لمنتدى "الفوبريل".

احتضن البرلمان المغربي، ما بين 19 و21 ماي الجاري، أشغال الدورة الاستثنائية الـ26 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكارايب والمكسيك "الفوبريل".

وخلال هذه الدورة انكب رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكارايب والمكسيك، وممثلون عن البرلمان المغربي ومسؤولون حكوميون، على مناقشة أشكال التعاون جنوب-جنوب، حيث سيتم التطرق لآفاق التعاون والتبادل بين الدول الإفريقية وأمريكا الوسطى والكارايب والمكسيك، وعرض التجربة المغربية في مجال الهجرة وفي مجال الطاقات المتجددة.

كما كانت هذه التظاهرة الهامة مناسبة لرؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية والوفود البرلمانية المشاركة من أمريكا الوسطى وحوض الكارايب والمكسيك، لإجراء سلسلة من اللقاءات مع عدد من المسؤولين المغاربة.

وقد تميزت أشغال هذه الدورة، التي ترأسها رئيس الجمعية التشريعية للسلفادور والرئيس الدوري للفوبريل، بكلمتي كل من رئيس مجلس النواب السيد راشيد الطالبي العلمي، **ورئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة**، كما توجت بالقراءة والمصادقة على مشاريع القرارات المدرجة في جدول الأعمال.

يشار إلى أن الفوبريل، الذي تأسس سنة 1994، يهدف إلى دعم آليات تطبيق وتنسيق التشريعات بين الدول الأعضاء، وإحداث آليات استشارية بين رؤساء المؤسسات التشريعية لمعالجة مختلف المشاكل التي تواجهها المنطقة، إلى جانب دعم الدراسات التشريعية على المستوى الجهوي، ويعد البرلمان المغربي عضوا ملاحظا بالمنتدى منذ سنة 2014.

منتدى "الفوبريل" يمنح جلالة الملك "جائزة إسكيبولاس للسلام"

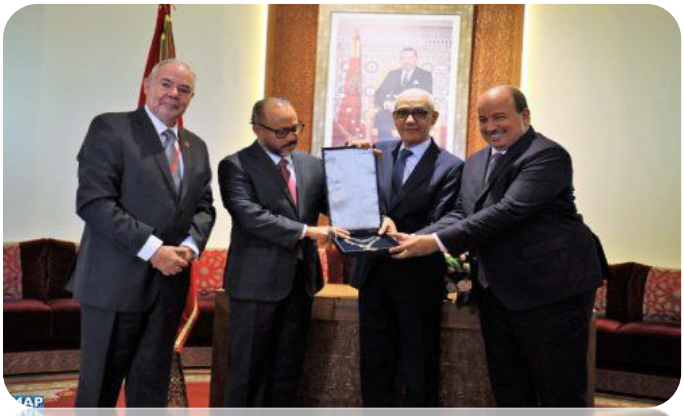

منح منتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والمكسيك (الفوبريل)، يوم الخميس 19 ماي 2022، **"جائزة إسكيبولاس للسلام"** لجلالة الملك محمد السادس، وهي أرفع جائزة تمنحها هذه الهيئة.

وقد تم منح هذه الجائزة لجلالة الملك بموجب قرار تمت المصادقة عليه بالرباط، خلال الجلسة الافتتاحية للدورة الاستثنائية الـ26 للمنتدى التي يستضيف البرلمان المغربي أشغالها ما بين 19 و21 ماي الجاري.

وأبرز قرار "الفوبريل"، الذي يحظى فيه البرلمان المغربي بصفة عضو ملاحظ منذ سنة 2014، أن هذا التتويج يأتي "تكريما وتقديرا لحكمة وشجاعة جلالة الملك التي قادته لرفع لواء الصالح العام من أجل نبذ الخلافات والسعي الدؤوب لإحقاق السلم بين الشعوب".

وجاء في نص القرار أن جلالة الملك "يُعتبر مثالا يحتذى به لكل من يعمل على احترام والحفاظ على هذه القيم لدى مختلف ثقافات وشعوب العالم"، مؤكدا أن منح هذه الجائزة، يأتي كذلك، تقديراً للجهود الحثيثة لرفع لواء السلام، والتي مافتئ جلالة الملك يبذلها منذ اعتلائه عرش المملكة.

وتهدف جائزة "إسكيبولاس للسلام" إلى إعلاء القيم الأخلاقية والروحية للصداقة المتحضرة والتفاهم والتسامح والتضامن بين الشعوب، وكذلك احترام حقوق الإنسان، وهي مكونات لثقافة السلام الأصيلة.

وسميت هذه الجائزة باسم "إيسكيبولاس" نسبة إلى المدينة التي تحمل نفس الإسم في غواتيمالا، والتي احتضنت اجتماعات توجت سنة 1987 بالتوقيع على اتفاقية سلام في أمريكا الوسطى بين خمسة بلدان هي (غواتيمالا، السلفادور، الهندوراس، نيكاراغوا وكوستاريكا).

رئيس مجلس المستشارين يشارك في افتتاح أشغال الدورة الاستثنائية الـ26 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والمكسيك "الفوبريل".

تميزت الجلسة الافتتاحية لأشغال الدورة الاستثنائية الـ26 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والمكسيك "الفوبريل"، بالكلمة الهامة التي ألقاها السيد النعم ميارة رئيس مجلس المستشارين، والتي نوه في مستهلها بالمواضيع والقضايا المطروحة على جدول أعمال الدورة وارتباطها بانشغالات البرلمان المغربي بفعل اعتبارات التاريخ والانتماء الجغرافي.

وفي هذا السياق اعتبر السيد الرئيس أن اختيار موضوع **التعاون جنوب-جنوب**، وتحديده في آفاق التعاون والتبادل بين الدول الافريقية وأمريكا الوسطى والكاريبي والمكسيك إلى جانب استقراء التجارب الوطنية المغربية الرائدة في مجال تدبير القضايا المرتبطة بالهجرة وفي مجالات الطاقات المتجددة والبيئة والتغيرات المناخية، يعتبر تأكيدا من المنتدى على الأهمية الاستراتيجية التي يوليها المغرب لدعم التعاون جنوب-جنوب، وهو الخيار الذي يقوده ويرعاه جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وأضاف أن هذا التأكيد نابع من ملحاحية واستعجالية صياغة أجندة عمل مشتركة كفيلة بطرح التصورات والأفكار والبدائل وتعزيز الآليات المؤسساتية القادرة على توفير الفضاءات والمساحات لتبادل التجارب والممارسات الفضلى في هذه القضايا وغيرها من الرهانات والتحديات التي تواجه دول الجنوب.

وشدد السيد الرئيس على أن هذه الرهانات والتحديات والمتغيرات الجيوسياسية، هي التي حكمت تفكير البرلمان المغربي في إرساء المنتدى البرلماني لشعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية، "الأفرولاك"، كإجابة على الضرورة الملحة لتطوير دبلوماسية برلمانية ومدنية ناجعة واستكشاف فضاءات جديدة للتعاون المتعدد الأبعاد وتعميق البعد الاستراتيجي الذي من شأنه جعل التعاون بين بلدان المنطقتين نموذجا للشراكة جنوب-جنوب، وفق منطق شراكة تضامنية من شأنها التخفيف من الآثار السلبية لعدم الاندماج على كافة الأصعدة.

وفي هذا السياق جدد السيد النعم ميارة اعتزازه العميق بمخرجات منتدى الحوار البرلماني بين مجالس الشيوخ والمجالس المماثلة والاتحادات البرلمانية الجهوية والإقليمية في إفريقيا والعالم العربي بنظيراتها بأمريكا اللاتينية والكاريبي، وهو المنتدى الذي حظي بالرعاية السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، ونظمه مجلس المستشارين يوم 04 من شهر مارس الماضي، ويعتبر الأول من نوعه الذي استطاع ضم وتوحيد المؤسسات التشريعية لثلاث مجموعات جيو سياسية ذات مكانة وأهمية ومكانة كبرى في منظومة البلدان المشكلة لمحور الجنوب، كما توج بـ**"إعلان الرباط عاصمة للتعاون جنوب-جنوب".**

ومن جهة أخرى حذر السيد الرئيس من محاولات تقسيم الدول والمساس بوحدة وسلامة أراضيها، وإذكاء نزعات الانفصال، ولاسيما حين تتحالف نزعات الانفصال مع الارهاب، والاتجار في السلاح والبشر، مهنئا في الوقت نفسه دول المنتدى على الوحدة والاندماج الإقليمي الذي تمكنت من بنائه لضمان تكامل شعوب المنطقة عبر حوار مثمر قائم على الاحترام المتبادل، وهو ما كان له دون شك الإسهام الكبير في بناء مستقبل شعوب المنطقة وبناء أمريكا لاتينية أكثر توحدا وانفتاحا على العالم، في وقت لازالت بعض الجماعات والجهات مهووسة بحنينها الى أساليب الزمن البائد، وهو ما يقوض رؤيتها لحجم الفرص الهائلة التي يوفرها التعاون والتكامل الإقليمي.

توقيع اتفاقية تعاون بين البرلمان المغربي ومنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والمكسيك

على هامش أشغال الدورة الاستثنائية الـ26 لمنتدى رؤساء ورئيسات المؤسسات التشريعية في أمريكا الوسطى وحوض الكاريبي والمكسيك (فوبريل)، تم يوم الخميس 19 ماي 2022، توقيع اتفاقية تعاون بين البرلمان المغربي و"الفوبريل"، تروم تعزيز العلاقات البرلمانية الثنائية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتنص هذه الاتفاقية، التي وقعها عن الجانب المغربي، رئيس مجلس النواب، راشيد الطالبي العلمي، ورئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، وعن (الفوبريل) الرئيس الدوري لهذا المنتدى، السيد ارنيستو كاسترو، والكاتب العام التنفيذي للمنتدى، السيد سانتياغو أوليسيس ريباس، على تعزيز التبادل والتطوير المشترك للأبحاث في المجال التشريعي، ودعم الدورات التكوينية، وإدارة المعرفة في المجالات المتعلقة بالعمل البرلماني وفي مجالات أخرى، علاوة على تبادل المعلومات حول القضايا المتعلقة بالأجندة التشريعية والبرلمانية.

كما تنص الاتفاقية على أن يشمل التعاون، أيضا، تنفيذ برامج وإجراءات لتحديث واستدامة المؤسسات، وتقاسم التجارب الناجحة والممارسات الفضلى وتعميمها بما يضمن تطوير العمل المؤسساتي للطرفين، فضلا عن تعزيز فضاءات الحوار من أجل تطوير التشريعات في المجالات ذات الاهمام المشترك والقضايا ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المستدامة، وتعزيز فضاءات للتفكير في تطوير السياسات العمومية والأطر القانونية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لسنة 2030.

وبموجب هذه الاتفاقية، يلتزم الطرفان بتكثيف جهودهما من أجل ضمان الفعالية في تدبير مجالات الهجرة والحقوق الأساسية للمرأة، وتعزيز التجارة الإلكترونية، ودعم الإنتاج المستدام المتمثل في الولوج إلى المياه الصالحة للشرب والزراعة الإيكولوجية واستخدام المياه المعالجة.

كما تشمل مجالات التعاون بين الجانبين الأنظمة الغذائية المستدامة والحكامة والمبادرات المرتبطة بالمناخ المتمثلة في الطاقات المتجددة وتدابير التخفيف والتكيف، فضلا عن حماية البيئة والموارد الطبيعية.

التوقيع على اتفاقية تعاون بين مجلس المستشارين والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

تم يوم الثلاثاء 17 ماي 2022 بمقر مجلس المستشارين التوقيع على اتفاقية تعاون بين المجلس والمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية تتضمن مجالات الدعم التقني وتعزيز القدرات والتكوين المستمر لإدماج الأمازيغية في أعمال المجلس وتيسير استعمالها كلغة رسمية.

وتهدف هذه الاتفاقية التي وقعها كل من رئيس مجلس المستشارين، النعم ميارة، وعميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، أحمد بوكوس، إلى وضع إطار عام للتعاون بين المؤسستين قصد أجرأة وتفعيل مخطط عمل المجلس المتعلق بكيفيات ومراحل إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وأجهزته، وكذا من أجل المساهمة المشتركة في تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وتيسير استعمالها من قبل المجلس وتذليل جميع الصعوبات التقنية المرتبطة بذلك.

وفي تصريح للصحافة، قال السيد ميارة إن هذه الاتفاقية تعد ثمرة تشاور مع عميد وأطر المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية من أجل التنزيل السليم لمقتضيات دستور 2011، والقانون التنظيمي المتعلق بمراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية الذي يتعين تفعيله في أفق 2024.

وأضاف أن المجتمع المغربي بكافة مكوناته يجب أن يتمكن من الاطلاع على أعمال المجلس، مشيرا إلى أنه سيتم الشروع فورا في تطبيق هذه الاتفاقية سواء تعلق الأمر بالترجمة الفورية للجلسات العمومية أو الترجمة الكتابية لأشغال اللجان والمحاضر والمراسلات، وذلك اعتمادا على الخبرة التي راكمها المعهد، فضلا عن الاستعانة بخبرات أخرى.

من جانبه، أشاد السيد بوكوس بمجهودات مجلس المستشارين من أجل إنجاح ورش تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية ضمن المؤسسات العمومية، مؤكدا على أهمية تفعيل هذا المشروع المجتمعي.

واعتبر عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن مسلسل إدماج الأمازيغية وترسيمها في المؤسسات الوطنية يدشن لمرحلة مصيرية بالنسبة لرافد مهم من روافد الهوية المغربية.

وبموجب هذه الاتفاقية، سيعمل مجلس المستشارين على تشكيل فريق عمل متخصص، بتعاون مع خبراء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، يعهد إليه بإنجاز معجم المصطلحات القانونية المستعملة في العمل التشريعي باللغة الأمازيغية المعيرة وأبجدية "تيفيناغ".

كما سيعهد لنفس فريق العمل بإعداد قاعدة المعطيات ورقمنتها لتسهيل عملية الترجمة بالجلسات العمومية وأجهزة مجلس المستشارين من وإلى الأمازيغية.

- **رئيس مجلس المستشارين يؤكد أن إدماج اللغة الأمازيغية في أشغال مجلس المستشارين سيساهم في تغيير صورته وتقريب خطابه من عموم المواطنين.**

في كلمة له في افتتاح أشغال الندوة العلمية التي نظمها مجلس المستشارين، بشراكة مع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وتعاون مع الشركاء الدوليين، يومي الثلاثاء17 والأربعاء 18 ماي 2022 حول موضوع "مراحل تفعيل الطابع الرسمي الأمازيغية، وكيفيات إدماجها في الجلسات العمومية لمجلس المستشارين وفي أجهزته" قال رئيس مجلس المستشارين السيد النعم ميارة إن "إدماج اللغة الأمازيغية في هياكل مجلس المستشارين، أشغال جلساته، وأعمال لجانه، وبياناته، وبوابته الالكترونية، سيغير صورة مجلسنا، وسيجعله مجلسا متعددا، قريب خطابه من عموم المواطنين، متحدثا بلسانهم، منفتحا على انشغالاتهم، مما سيعزز دائرة الاهتمام بأعمال مجلسنا، وأداء مكوناته، بشكل أكبر من ذي قبل، وسيعكس، في ذلك، غنى الثقافة الوطنية وتعدد روافدها المتلاحمة المتنوعة من جهة، والمنصهرة من جهة أخرى".

وشدد السيد الرئيس على أن كل ما تقدم، "يتطلب إحداث تغيير كبير في نظامنا الداخلي، هذه الوثيقة المرجع، المتممة للدستور وللقوانين التنظيمية، والتي تعد دليلنا في الممارسة البرلمانية اليومية، مطالبة بأن تقدم لنا أجوبة كافية لمسلسل التفعيل الذي ننشده، فنظامنا الداخلي، الذي فتحنا ورش تعديله ومراجعته مؤخرا، موكول له توضيح القواعد الضابطة للعمل بلغتين رسميتين، والتعبيرات اللسنية المعنية، وتوحيد المعجم الموظف، وإعداد المحاضر والتقارير، إلى جانب ما تفرضه الترجمة الفورية من توفير إمكانات مادية وبشرية هامة...وكما تعلمون، فإن جزءا كبيرا من هذا الانشغال، ليس قانونيا، ويهم بالأساس البحث اللسني واللغوي، وإعداد قواعد للمعطيات، وتوحيدا للمفردات والعبارات، وتدقيقا لها...".

وهو ما دفع المجلس، يضيف السيد الرئيس، إلى تجديد شراكته مع مؤسسة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، بمحاور وبدفتر عمل وتعاقد جديدين، قادرة على تلبية كل هذه التحديات والانتظارات، بما في ذلك، تأهيل أطر المجلس للقيام بهذه الادوار الجديدة.

رئيس لجنة المالية بالمجلس يستقبل وفدا عن مجلس النواب الأندونيسي.

في إطار زيارة العمل التي يقوم بها حاليا لبلادنا، أجرى وفد عن اللجنة 7 بمجلس النواب الإقليمي بجمهورية إندونيسيا. مباحثات مع رئيس لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، مولاي مسعود أكناو، وذلك يوم أمس الإثنين 23 ماي 2002.

وقد شكل تعزيز التعاون البرلماني بين المؤسستين التشريعيتين المغربية والأندونيسية محور المباحثات التي أجراها الطرفان، حيث شددا على أهمية إيلاء البعد البرلماني الأهمية التي يستحقها في النهوض بالعلاقات الثنائية بين البلدين.

مجلس المستشارين يشارك في أشغال المؤتمر الحادي عشر لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرنكوفونيين.

مثل المستشار السيد محمد رضا لحميني (الاتحاد العام لمقاولات المغرب)، الى جانب النائبة السيدة لطيفة لبليح، بصفتهما عضوي في الشعبة الوطنية لدى الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، البرلمان المغربي في أشغال المؤتمر الحادي عشر لجمعية الأمبودسمان والوسطاء الفرنكوفونيين (OMF) التي تنظمها مؤسسة وسيط المملكة بتعاون مع هذه الجمعية حول موضوع: "التحول الرقمي والولوج الى الحقوق: رهان مشترك في الفضاء الفركوفوني: أي دور للامبودسمان والوسطاء؟"، وذلك خلال الفترة الممتدة من 16 الى 19 ماي 2022 بمدينة مراكش.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية بإلقاء كلمات من رئيس مؤسسة الوسيط والنائب الثاني للجمعية، وحامي المواطن بالكبيك رئيس الجمعية، وممثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية ورئيسة مكتب مجلس أوروبا بالمغرب، بمشاركة 60 وسيطا وأمبودسمانا من أعضاء الجمعية، ومساعديهم، ينحدرون من أوروبا وإفريقيا وأمريكا وآسيا، وممثلي القطاعات الحكومية المعنية، واللجنة الوطنية لمراقبة حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي ووكالة التنمية الرقمية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

هذا وقد ساهم المستشار السيد محمد رضا لحميني في أعمال هذا المؤتمر لاسيما من خلال مشاركته في ورشة عمل بعنوان " التحول الرقمي والولوج للحقوق: تحد مشترك (الجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومجلس أوروبا)، لحماية حقوق المواطنين" حيث سلط في مداخلته الضوء على أهمية دعم الشراكات بين القطاعين العام والخاص بهدف تسريع التحول الرقمي وتقليص الفجوة الرقمية والنواقص التي تعرقل هذا المسار لاسيما على مستوى النسيج المقاولاتي، خاصة في ظل أزمة كوفيد 19ء.

كما أكد على أهمية تطوير وإرساء إطار قانوني ملائم ودامج لـ"مقتضيات حمائية"، في جميع المبادرات والبرامج والسياسات العمومية ذات الصلة، بتحديث المرفق العمومي، ورقمنة الخدمات الإدارية، مع الحرص على ضمان اللجوء إليها بشكل متساو وعادل، ووفق شروط تضمن الحقوق الأساسية للمرتفقين، وحماية المعطيات الشخصية للمواطنين، والحق في احترام خصوصيتهم ومعاملاتهم الرقمية، من منطلق الحق في حماية الهوية الرقمية، والحق في ممارسة متطلبات المواطنة الرقمية.

وتوجت أشغال المؤتمر بالمصادقة على ميثاق مراكش، أكد من خلاله المشاركون على جعل موضوع التحول الرقمي رهانا مشتركا بين مؤسسات الوساطة في الفضاء الفرنكفوني مشددين على ضرورة ترجمة مخرجات هذه التظاهرة الدولية إلى ممارسات فعلية لحماية حقوق المرتفقين في ظل التحول الرقمي.

الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف:53728134 (212+)

الفاكس:537728134(212+)

البريد الإلكتروني:Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني:www.chambredesconseillers.ma